

حاجتنا الى التنظيم الاقتصادي في السلم والحرب

لحضرة صاحب السعادة عبد القادر الجمال باشا

من البديهي أنه لا يسعنا في بحث قصير كهذا أن نلم بكل ما قيل أو كتب في نظام الاقتصاد المسير، فهو من أعوص المسائل التي تشغل جميع الأذهان في وقتنا الحاضر، ولا أن ندرس مشكلة مدى تدخل السلطات العامة في تنظيم الشؤون الاقتصادية دراسة وافية، لمعرفة ما يؤديه هذا من رخاء ويسر للبلاد. ولكننا نبادر ونجزم بأن نظام الحرية الاقتصادية أخذ في الانهيار وريداً وريداً تحت عبء الظروف الحاضرة، وأنه قد يكون من المصلحة لنا أن نجعل في انهياره، حتى يعمل محله نظام جديد يبنى على أساس علمي فني أو في الغرض، فبيان الحضارة الاقتصادية يزداد تصدعا يوماً بعد آخر، ومن العبث أن نحاول تدعيم ما قضى عليه بالزوال "فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمُكُّ فِي الْأَرْضِ". فيجب على قادة البلاد أن ينعموا النظر في الاتجاهات الاقتصادية الحديثة ويميزوا بين غناها وسميتها، وأن يتعرفوا السبب في انهيار النظام الاقتصادي القديم. فالعالم ينتج اليوم أكثر مما يستهلكه، سواء أكان ذلك في المواد الأولية أو المنتجات الصناعية. ولكننا رغما عن هذا نرى الضيق يحيق بالغالبية الكبرى منه، وقد تدخلت فعلا أكثر حكومات العالم لاعتبارات عامة أو محلية، أهمها هبوط أسعار محاصيل بلادها منذ الأزمة الاقتصادية العامة في سنة ١٩٢٩ وما بعدها، وتقصان مقدرة المستهلك على الشراء. ويقول أنصار الاقتصاد المسير إنه رغما عن نجاح الانتاج فيما مضى تحت نظام الحرية الاقتصادية، فقد كان هذا النجاح سبباً قويا من أسباب سوء توزيع الثروة في الدولة، وتفاوت ايراد الأفراد فيها تفاوتاً عظيماً. فتألفت شركات كبرى احتكرت أهم موارد الأمة وقتلت حرية المنافسة، وزادت حال بعض طبقات الأمة سوءاً وبالأخص ساءت حالة الطبقات الزراعية، وما سبب ذلك إلا سوء نظام الرأسمالية الذي أدى بأغلبية الأمة الى العبودية الاقتصادية. ومن جهة أخرى فقد حصل أن الانتاج الزراعي والصناعي لم يزداداً جنباً الى جنب بنسبة واحدة، فصارت أزمات شديدة الوطأة طويلة الأجل تعقب كل فترات انتاج عظيمة، مما زاد في عدد العاطلين وأرهق طبقات العمال. وأنه مهما يكن لتطبيق قانون العرض والطلب من فائدة إلا أنه قانون قاس شديد الوطأة ويكون من مصلحة البلاد أن تتبع قوازين أخرى أقل صلاحية منه ولكنها أرحم بالناس وأشفق، وأنه على كل حال فقد قضت الحرب العظمى الماضية على النظام الحر قضاء مبرماً لما ظهر عجز هذا النظام عن القيام بالأعباء الجديدة

التي تطالبها الظروف التي نشأت بعد الحرب وأنه إذا كان الكثير من النظم الجديدة التي تتبع الآن لم تأت بالفائدة المرجوة منها ولم ينجح النجاح المنظر ، فما ذلك لعيب فيها بل لانها لم تستكمل بعد كل نظمها ، ولن تصل الى درجة الكمال إلا بعد تجارب عدة وإصلاح ما قد يظهر فيها من أخطاء ، ولا يمكننا في مصر أن نأخذ بكل المبادئ الاقتصادية التي يتولى بها علماء الغرب ؛ لتباين الظروف هناك حيث الصناعة متقدمة كما في انكلترا ، والأموال متدفقة كما في الولايات المتحدة . والعلم والنظام كبير كما في البلاد الأوروبية . بل يجب علينا أن نأخذ منها قسطا يلائم حالة البلاد عندنا

وقد نقل على الدول الزراعية استغلال الدول الصناعية لمركها ، وطال أمره فأخذت الدول الزراعية في اتباع نظام الاستكفاء الذاتي ما استطاعت لذلك سبيلا فأحيت الصناعة فيها تحفيفا لحيدة الأزمة ولا يمكننا الآن بأية حال الرجوع إلى الحالة التي كان عليها العالم قبل الحرب الماضية ، كما ينصح به فريق من الاقتصاديين المعرضين لصالح بلادهم ، فالصناعات الناشئة أصبحت ذات حق مكتسب وتلزمتها الحماية الجمركية إلى حد ما حتى يمكنها أن تنمو وتزدهر وتقاوم المنافسة الأجنبية بنجاح . غير أنه يجب الحذر الشديد من المغالاة في هذه الحماية إلى حد يرهق المستهلكين فيها أكثر مما تستوجبه الحالة ، وإلا فأت عليها الغرض السامى من إنشائها وتشجيعها وأصبحت أداة فقر للمستهلك لصالح فئة من حملة أسهم المنشآت الصناعية .

وقد رأينا أحد كبار رجالنا الاقتصاديين يقف منذ بضعة أيام وينادى في مجتمع عام بضرورة الرجوع إلى سياسة الحرية الاقتصادية حتى يتم التعاون بين الدول على أساس متين . وكم نادى قبله رجال بهذا الغرض السامى الذى لا يمكن تحقيقه مادامت الطبيعة البشرية في العالم أجمع هي كما هي .

أنتل الآن من الكلام في النظريات العامة إلى الحديث عن بلادنا فقد فاجأتنا الحرب الحالية - حكومة وشعبا - لم تكن نتوقعها ، وأكرر القول بانها فاجأتنا ونحن أقل ما نكون استعدادا لها رغم الانذارات الدديدة التي كانت ظاهرة للعيان ورغم جميع البوادر التي سبقت إعلانها بوقت كاف لنا لو أخذنا للأمر حيطته . ولكننا لم نحفل لهذه الأدلة ولم نعطها ما كانت جديرة به من اهتمام عظيم ، وكانت أكثر الدلر تحماتا مقدما لها أمام أعيننا . فترتب على ذلك أن قامت البلاد من الوجهة الاقتصادية ولا تزال تقاسى آلاما شديدة من جراء هذا الإهمال ، فالنلاء لا يزال ولا رواج يجابهه يخنف من حدته ، وقد عجزت الحكومات السابقة عن مكافئته إلى الآن ، وقيل أو انقطع استيراد المواد الضرورية لزراعة وطبها حياة البلاد ويسرها . وكان في مقدورنا استيراد كميات عظيمة من هذه المياد - كالسباد مثلا - تكفى البلاد سنين عدة فنجرتنا استعدادا للتلوارى قبل نشوب الحرب ، بل وبعد نشوبها بعدة أشهر لو أخذنا للأمر حيطته .

وأمامنا أزمة تموين البلاد في غذائها الأساسي وما لاقى الناس في سبيل الحصول عليه من متاعب جمّة ، وقد كان ميسورا لنا أن نتلافى الشيء الكثير من شدتها أو نطنا إليها في الوقت المناسب منذ ابتداء الحرب ، ولكننا أهملنا شأنها حتى تفاقمت وكادت تودي بالبلاد إلى التهاكة أولا أن قبض الله لها وزارة الشعب .

وزيادة على ذلك لم تقدم مصر من هذه الحرب ما كان يرجى لها وما كانت ظروفها تهيؤها لها من نفع مادي عظيم نظرا لموقعها الجغرافي .

ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة غير المرضية هو عدم وجود هيئة فنية خاصة بتنظيم شؤون البلاد الاقتصادية لدينا — هيئة فنية دائمة لا تكلف بعمل آخر خلاف ذلك — هيئة مستقلة يرأسها وزير دولة ، أما تأليف لجان أعضاؤها من موظفي الحكومة فلا يرجى منه فائدة مطلقا ، لأن كبار موظفي الدولة سرهقون بالعمل في وزاراتهم ومصالحهم المختلفة ، وسرهقون بكثرة اللجان الحكومية وقلة اتاجها ، حتى صار من المعروف بأنه إذا كوّن أولو الأمر لجنة لدراسة موضوع كان في ذلك القضاء على هذا المشروع وبقائه معلقا ليوم الحشر ، وكذلك لا أرى فائدة من وجود المجلس الاقتصادي الأعلى للدولة ، فهو هيئة استشارية لا يجتمع إلا إذا دناها وزير المالية ، ولا تدرس إلا ما يهتد به أوزيرائها من شؤون ، ولا يجتمع هذا المجلس المقرر إلا مرة أو اثنتين في السنة ، بل وأقل من ذلك في أغلب السنين ، فوجوده كعدمه ولا خير يرجى منه للبلاد ، وقد أخذت وزارة المالية رغم ما هي سرهقة به من العمل تبعة توجيه البلاد الاقتصادي فزادت بذلك تبعتها من فرض الضرائب وتخصيلها والقيام بمهام ميزانية الدولة ، وكان الواجب أن يكون لدينا وزارة للاقتصاد القومي منفصلة بمهام الانفصال عن وزارة المالية ، لا تعمل لها إلا توجيه البلاد اقتصاديا أحسن توجيه ودارسة حال البلد من هذه الوجهة والعمل على تشجيع الإنتاج وتوزيعه ، حتى تصل مصر إلى أقصى درجة من الاستكفاء الذاتي ، ولا سيما وأن جميع دول العالم المتقدمين قد أخذت بهذا التقسيم لما رأته فيه من نفع عام . فلو فعلنا ذلك منذ سنين لما قاسبنا ما نقاسيه الآن من مصاعب جمّة لا قبل لنا بها في سبيل تموين البلاد إبان هذه الحرب الطاحنة .

من كل هذا تتضح حاجتنا الماسة إلى وزارة للاقتصاد الوطني — حاجتنا إليها ليس لأن الحرب فقط بل نحن أشد ما نكون حاجة إليها قبل الحرب وبعدها أي في أيام السلم — ولعل حاجتنا إلى هذه الوزارة أيزم السلم أشد من حاجتنا إليها مدة قيام الحرب ، إذ يجب على وزارة الاقتصاد القومي أن تعمل حتى تحصل البلاد إلى درجة عظمى من الاستكفاء الذاتي . فإذا ما وصلت إلى هذه الدرجة المرغوبة منه صار من السهل عليها أن

تتجمل نتائج انقطاع الواردات الخارجية عنها زمتنا ما بسبب حرب أو لأى سبب آخر، فقد انتضى عهد الحرية التجارية ولن يعود بعد اليوم مهما كانت نتيجة الحرب الحالية وابتدأ العالم أجمع يتجه اتجاها مخالفا لما كان يسير عليه قبل الحرب العظمى الماضية، فأنصار التنظيم الاقتصادى الآن صارت لهم الكلمة العليا فى إدارة الشؤون الاقتصادية فى كل الدول تقريبا، وببذ العالم مبادئ الحرية التجارية لما رأوه فيها من شدة وقسوة على الفرد فى أيام السلم ومن عجز وقصور عن القيام بمحاجة الأمة إبان الحرب . وما دامت أكثر دول العالم قد اتجهت هذا الاتجاه ووضعت المراقيل أمام الواردات اليها من الخارج، وأنشأت نظام الحصص وزادت من الحواجز الجمركية فى بلادها دفاعا عن صناعتها وزراعتها وتشجيعا لصناعتها الناشئة وحفظا لها من المضاربة الخارجية حتى تقوى وتترعرع ، ويقوم بسد حاجة بلادها من المصنوعات فيتحمم علينا فى مصر أن نتجه هذا الاتجاه ، وأن نقتنى أثر هذه الدول وإلا أصابنا ضرر كبير إذا لم نفعل مثالا . وأمامنا مثل بريطانيا العظمى وهى مهد الحرية التجارية وأكبر مدافع عنها نراها قد عدلت عن خطتها السابقة ، وتحولت الى مبادئ التدخل والتنظيم الاقتصادى ، فكلمنا أسرعنا فى مصر فى التحول نحو هذه السياسة كلما كان ذلك أجدى لنا وأنفع لصالحنا .

ولقد يعترض البعض على فكرة إنشاء وزارة خاصة بالاقتصاد الوطنى قائلين إن فى وجود وزارة التجارة والصناعة ما يغنيننا عن إنشاء وزارة أخرى للاقتصاد ويكفى أن تضم إليها المسائل الاقتصادية التى هى الآن من اختصاص وزارة المالية حتى تكون وزارة التجارة والصناعة نواة صالحة لما تدعو إليه من إنشاء وزارة للاقتصاد الوطنى ويكون فى ذلك وفر فى المال مع القيام بنفس العمل . ويمكننا الرد على هذا الاعتراض بأن عمل وزارة التجارة والصناعة يتحصر فى تنظيم العمل فى داخل القطر من جهات لا دخل لها بالاقتصاد الوطنى العام، فوزارة التجارة تضم مثلا مكتب العمل ولا دخل للتنظيم الاقتصادى فيه ، وتضم إدارة التشريع التجارى والسجل التجارى وغيرها من المصالح التى تعنى بمسائل معينة لتنظيم طرق التجارة والصناعة، ولكن هذه الوزارة لا دخل لها ولا سيطرة لها على المبادئ العامة للتنظيم الاقتصادى الواجب إدخاله على الإدارة الحكومية ، فتحديد مساحة القطن مثلا أو القمح الواجب زرعه فى البلاد مع بيان نوعه تمشيا مع مصلحة البلد الاقتصادية والزراعية، مما يجب أن يكون من اختصاص وزارة الاقتصاد الوطنى ، وليس من اختصاص وزارة الزراعة لأن هذه الأخيرة (أى وزارة الزراعة) هى وزارة فنية وليست اقتصادية ، كذلك مثلا تنمية الثروة الحيوانية فى البلاد حتى تسد حاجاتها منها بل وتصدر من منتجاتها للخارج، هى مسألة اقتصادية ولا شأن لوزارة الزراعة بها إلا ما يخصها من العناية بالوجهة الفنية من نفس تربية الحيوان، وكذلك استخراج الكهرباء من خزان أسوان، وبالتالى عمل مصانع للسجاد الصناعى منها يكون

من اختصاص وزارة الاقتصاد الوطنى وليس من اختصاص وزارة الأشغال ، التى يقتصر إشرافها عليه على بناء المصنع الذى يستخرج الكهرباء من الخزان ، وكذلك سياستنا الجمركية على تشعبها وتطورها يجب ألا يكون لوزارة المالية شأن بها بل تكون من اختصاص وزارة الاقتصاد ، فقد أصبحت السياسة الجمركية فى كل بلد من أهم ما يعنى به نظرا لاتصال هذه السياسة بحياة البلد الاقتصادية من كل الوجوه . فوزارة الاقتصاد الوطنى التى أدعو إليها تعنى بالسياسة الاقتصادية العامة للبلد من كل نواحيها المادية وترسم الخطط لرقى البلد وتقدمه المادى لسنتين عدة مستقبلا ، حتى تصل بالبلاد إلى درجة عظيمة متقدمة من الاستكفاء الدائى ، ونحناط لكل الطوارئ التى ينتظر وقوعها ونأخذ العدة مقدما لذلك ونهض بالصناعة والزراعة نهضة اقتصادية موفقة تمشى والاتجاه العالمى فى هذه المسائل ، فلا تنفرد مصر بالتأخر عن الممالك الأخرى فى هذا السبيل .

فعل حسن التوفيق يلازمنا ونبدأ بإنشاء هذه الوزارة فى أسرع وقت مستطاع فقد تأخرنا فى ذلك كثيرا .

عيد القادر الجمال

من حكم على ابن أبى طالب

— سوسوا أيمانكم بالصدقة وحصنوا أموالكم بالزكاة ، وادفعوا أمواج البلاء بالدعاء .

— العلم خير من المال ، فالعلم يجرسك وأنت تحرس المال ، والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو على الاتفاق ، وصنيع المال يزول بزواله . معرفة العلم دين يدان به ، منه يكسب الانسان الطاعة فى حياته وجميل الأحدوث به وفاته ، والعلم حاكم والمال محكوم عليه .